مجتمع

الهند: فيضانات تودي بحياة أكثر من 22 شخصاً

قال مسؤولون إن ما لا يقل عن 22 شخصاً لقوا حتفهم بعد هطول أمطار غزيرة على ولاية كيرالا بجنوب الهند. وأدى هطول الأمطار في أنحاء الولاية إلى حدوث فيضانات وانهيارات أرضية في مناطق عدة، ما دفع السلطات إلى استدعاء الجيش الهندي والبحرية لإنقاذ السكان. وقال مسؤولون وشهود عيان إن نحو 13 من هؤلاء قتلوا في انهيار أرضي في قرية كوتيكال. وقال بي كيه جاياسري، وهو أكبر مسؤول حكومي في منطقة كوتايام حيث وقع الانهيار الأرضي، إن ما يقرب من نصف الضحايا من عائلة واحدة. (رويترز)

تايوان: زلزال يهز شمالي الجزيرة وشرقيها

قال مكتب الأرصاد الجوية في تايوان إن زلزالاً بلغت قوته 5,2 درجات وقع بالقرب من مدينة هوالين الواقعة على الساحل الشرقي لتايوان أمس الاثنين. وهز الزلزال لفترة وجيزة المباني في العاصمة تايبه. وذكر مكتب الأرصاد أنه حصل على عمق بلغ 30,2 كيلومترا وشعر به الناس في أنحاء شمال تايوان وشرقيها. وتقع تايوان قرب تقاطع اثنتين من الصفائح التكتونية في بحر الصين الجنوبي وهي عرضة للزلازل. ولقي أكثر من 100 شخص حتفهم في زلزال جنوبي تايوان عام 2016، وقتل زلزال بقوة 7,3 درجات أكثر من ألفي شخص في عام 1999. (رويترز)

2021... لإنقاذ المناخ

يلتقي ممثّلو نحو 200 دولة في غلاسكو في اسكتلندا في الفترة ما بين 31 أكتوبر/ تشرين الأول وحتى 12 نوفمبر/ تشرين الثاني لإجراء مباحثات حول المناخ بهدف تدعيم الخطوات الرامية لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري بمقتضى اتفاقية باريس لعام 2015. وسط تقلبات جوية حادة في مختلف أنحاء العالم، وبعد صدور تقرير الأمم المتحدة عن المناخ الذي حذر من أن الاحتباس الحراري على مستوى العالم على شفا الخروج عن السيطرة، ستحدد أفعال الحكومات في هذا المؤتمر.

قبل ست سنوات، اتفقت الدول في باريس على خفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري من أجل قصر الزيادة في درجة الحرارة على مستوى العالم على ما بين درجتين مئويتين و1,5 في المائة وهو الوضع الأمثل. ولتحقيق هذه الغاية يتعين خفض الانبعاثات إلى النصف بحلول 2030 والوصول إلى الصافي الصفري، أي تعادل أي زيادة في الانبعاثات مع ما يتم سحبه من الجو من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بحلول منتصف القرن الحالي تقريباً.

ولأن مؤتمر الأمم المتحدة تأجل العام الماضي بسبب تفشي فيروس كورونا الجديد، فقد أصبح العام الحالي الموعد النهائي لكي تقدم الدول تعهدات أكبر بخفض الانبعاثات. وبحسب الأمم المتحدة، فإن 113 دولة ستخفض انبعاثاتها مجتمعة بنسبة 12 في المائة عن مستوياتها في 2010. غير أنّ الأمم المتحدة قالت إنّ التعهدات المتاحة من جميع الأطراف المعنية باتفاقية باريس وعددها 191 تعادل معاً زيادة بنسبة 16 في المائة في انبعاثات الاحتباس الحراري في 2030 مقارنة بـ2010.

(رويترز)

(توم ويليامز/ Getty)

أفغانستان: أعمال العنف تعود

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لا يمرّ يوم إلا ويعثر سكان مدينة جلال أباد شرقي أفغانستان على جثث قتلى مجهولي الهوية قضوا شنقاً. كذلك بدأت في الأيام الأخيرة ظاهرة ذبح الناس ورمي الرؤوس على قارعة الطريق، الأمر الذي أثار خوفاً وقلقاً عميقَين في أوساط سكان المدينة التجارية. ويتزامن ذلك مع عودة العمليات الانتحارية في عدد من مدن البلاد، وهو ما خلّف كذلك حالة الخوف البالغ لدى بين السكان.

يقول الناشط المدني موسم عابد باركزاي من مدينة قندهار جنوبي البلاد، حيث وقع هجوم انتحاري استهدف مسجداً شيعياً في 15 من شهر أكتوبر/ تشرين الجاري، لـ«العربي الجديد»: «كنّا نتوقّع أن تأتي حركة طالبان لتطوى الصفحة السوداء لأعمال العنف والقتل والتفجيرات التي كانت تشكّل جزءاً من حياتنا اليومية، لكنّ ذلك لن يتحقق بحسب ما يبدو. فما حدث في قندوز الشمالية حيث وقعت مجزرة على أثر هجوم انتحاري كذلك استهدف مسجداً شيعياً (في الثامن من أكتوبر) وما حدث في قندهار يوحيان بأنّ أفغانستان الآمنة قد تبقى حلماً لن يتحقق... للأسف». يضيف باركزاي أنّ «الهجمات الأخيرة في قندوز وقندهار وإن استهدفت الأقلية الشيعية، إلا أنّنا نعدّها استهدافاً للشعب كله وليس فقط على شريحة بعينها. هي استهدفت الإنسانية وأثارت الذعر والخوف في صفوف جميع أبناء البلاد. فالجميع صار يخاف من الدخول إلى المساجد، وهي الأماكن المقدسة التي من المفترض أن تكون بعيدة كلّ البعد عن أعمال العنف»، مؤكداً «للأسف هذا أمر موجود في بلادنا ونعيشه منذ عقود من الزمن».

من جهته، يقول أمين غول خان من سكان مدينة قندهار لـ«العربي الجديد» إنّ «ما كان يميّز طالبان على الحكومة السابقة هو الأمن سواء كان في فترتها الأولى في التسعينيات وأثناء سيطرتها على المناطق النائية قبل السيطرة على كابول، لكنّه بحسب ما يبدو فإنّ صفحة جديدة من الصراع قد فُتحت في بعض مناطق من البلاد بين حركة طالبان وتنظيم داعش وهو أمر مؤسف جداً». ويوضح غول خان أنّ «الخوف يسيطر على سكان مدينة قندهار جميعهم، ليس فقط بسبب الهجوم الدموي الأخير بل بسبب الاغتيالات التي تُرتكب بشكل متواصل من قبل مجهولين، علماً أنّها تطاول علماء دين وزعماء قبائل ورجال أمن سابقين. بالتالي فإنّ الوضع الأمني على الرغم من تحسّنه نسبياً اليوم، فإنّ الاغتيالات تأتي لتعكّر صفو ذلك، ثمّ أتى الهجوم الأخير كالقشّة التي قصمت ظهر البعير».

ولا تختلف الحال كثيراً في إقليم قندوز الشمالي حيث وقع الهجوم الدموي في الثامن من أكتوبر وراح ضحيته نحو 100 شخص. ويقول محمد نادر عبد الباقي، وهو من سكان مدينة قندوز وصاحب محل تجاري فيها لـ«العربي الجديد» إنّ «الهجوم أتى في يوم واحد وانتهى. لكنّ الخوف باقٍ ويسود الأوساط المختلفة إلى حدّ الآن. وعلى الرغم من مضيّ أكثر من عشرة أيام، فإنّ الأمور اختلفت إذ ما زال الناس في خوف وترقّب».

وفي شرق البلاد، تحديداً في مدينة جلال أباد، عاصمة ولاية ننجرهار، فإنّ التفجيرات خفيفة وتستهدف بمعظمها قوات حركة طالبان، إلا أنّ الظاهرة الأخطر هي الإعدامات مجهولة الفاعلين. فسكان المدينة يعثرون يومياً على جثث ملقاة في أماكن عامة من قبيل الحدائق، والأمور تتّجه إلى الأسوء مع العثور على رؤوس أناس مذبوحين. وبحسب ما يرى سكان المدينة ومراقبون، فإنّ ذلك يأتي نتيجة صراع ما بين حركة طالبان وتنظيم داعش، إذ إنّه يُعثر على أوراق صغيرة أُلصقت على الجثث بمعظمها وقد كُتب إليها أنّ صاحب الجثة كان ينتمي إلى تنظيم داعش وقد أُعدم وسوف يتمّ التعامل بالطريقة نفسها مع كلّ شخص ينضمّ إلى التنظيم. وبعيداً عن الدوافع والأسباب، فإنّ الأمر أدّى إلى إثارة الخوف والذعر في صفوف المدنيين العزّل. ويقول الناشط المدني الطبيب محمد جاويد دراني وهو أحد الوجوه المعروفة في مدينة جلال أباد لـ«العربي الجديد» إنّ «الوضع متدهور جداً ويزداد سوءاً بشكل يومي ومتواصل. نحن لا نعرف إلى أين تتّجه بلادنا، ونحن نتوقّع في كلّ صباح عند خروجنا من منازلنا نتوقع أن نشاهد جثث شبان ملقاة في الحدائق أو على قارعة الطرق. لا ندري هوياتهم في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى نعلم أنّهم أبناء قبائل ويُقتلون من دون أيّ ذنب».

حالة صعبة

يقول الناشط المدني محمد جاويد درانـي: «نعيش في حالة صعبة في المدينة التجارية التي كانت في يوم من بين أفضل مدن أفغانستان. فالتجارة والاقتصاد تدهورا بنسبة 60 في المائة، والناس لا يخرجون إلى الأسواق ولا إلى الأماكن العامة، كما لا يخرجون من بيوتهم ليلاً خوفاً من تعرّضهم إلى عمليات اغتيال».

تحقيق

سيناء: ظلم مضاعف

قطع راتب موظف اختطفته «داعش»

لم تهتم الحكومة المصرية بملف اختطاف موظف مصري على يد تنظيم ولاية سيناء الموالي لـ«داعش» في محافظة شمال سيناء، بل عمدت إلى قطع راتبه واستبداله بإعانة شهرية لعائلته

تواجد للجيش المصري في سيناء (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سيناء ـ **محمود خليل**

أيّد مجلس الدولة المصري قراراً حكومياً بقطع راتب موظف اختطفه تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، بحجة انقطاعه عن العمل منذ فترة، على الرغم من اختطافه، وما زال مصيره مجهولاً حتى الآن. كذلك، لم تراع الدولة الحالة المعنوية للمختطف في حال علمه بالقرار، والوضع النفسي والمالي لعائلته، وتحويل القضية إلى قسمي الفتوى والتشريع في مجلس الدولة، التي انتهت بعدم جواز صرف الراتب، واستبداله بإعانة شهرية لعائلته، وإنهاء خدمته في حال لم يظهر بعد أربعة أعوام من تاريخ الفقدان.

وفي تفاصيل القرار، يقول مصدر حكومي في شمال سيناء لـ«العربي الجديد»، إن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في مجلس الدولة، أصدرت فتوى بصرف إعانة لعائلته مع قطع راتبه، رداً على طلب الرأي القانوني المقدم من محافظة شمال سيناء، إذ أن انقطاع الموظف عن العمل نظراً لهذا الظرف يعد انقطاعاً لا إرادياً. لذلك، لا يجوز إنهاء خدمته استناداً إلى ذلك. في المقابل، يمكن الاستمرار في قطع الراتب، وصرف إعانة شهرية لعائلته تكتلك التي تُصرف لعائلات المتوفين من الموظفين أو من دخل سن العجز. يضيف أن الفتوى جاءت بعد محاولات عدة في القضية، نتيجة سعي عائلة الموظف لإيجاد حل للقضية ككل، لناحية سعي الدولة لإعادته إلى المنزل، وحل القضية المالية المتعلقة بوظيفته.

ووفقاً للمصدر الحكومي، فإن الموظف في الوحدة المحلية لقرية المربع جنوبي مدينة بئر العبد، التي تعرضت وقرى عدة أخرى لسيطرة «داعش» في يوليو/تموز من العام الماضي قبل أن يستعيدها الجيش بعد مرور أسابيع، كان قد اختطف في يوليو/ تموز 2020 أثناء خروجه برفقة زوجته من المنطقة، فاوقفه حاجز تابع لـ«داعش». وبعد التأكد من هويته وأنه يعمل في وظيفة حكومية رسمية، تم اختطافه ومصادرة سيارته، فيما سمح لزوجته بمغادرة المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم الإعلان عن مصيره، على الرغم من إفراج التنظيم عن عشرات المختطفين لديه، أو إنهاء قضيتهم بالقتل أو الإصابة. وبقي مصير عدد من هؤلاء المختطفين مجهولاً حتى الآن.

وفي حيثيات الفتوى، قالت الجمعية العمومية إن قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم (148) لسنة 2019 يشمل العاملين المدنيين في الجهاز الإداري للدولة ضد مخاطر عدة، من بينها تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، بالإضافة إلى حالات فقد المؤمَّن عليه أو صاحب المعاش، «فقرر المشرع منح المستحقين عنهما إعانة شهرية تعادل ما يستحقونه من معاش بافتراض وفاة المفقود، سواء كان مُؤمناً عليه أو صاحب معاش، وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي وقع فيه الفقد، وتُقدر تلك الإعانة بما يعادل المعاش المقرر في تأمين إصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، إذا كان فقد المؤمن عليه في أثناء تأدية العمل».

أضافت الفتوى أن القانون نص على أن «يستمر صرف تلك الإعانة إلى مستحقيها لمدة اربع سنوات، ما لم يظهر المفقود حياً أو تثبت وفاته حقيقة بظهور جثمانه أو حكماً بصدور الحكم القضائي أو القرار الذي يقوم مقامه باعتباره ميّتاً. وبعد فوات تلك المدة من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة او حكماً، يُعتبر تاريخ الفقد تاريخ انتهاء الخدمة، وذلك في تقدير جميع الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الإعانة السابق صرفها معاشاً منذ تاريخ تحقق إحدى الوقائع المشار إليها».

كما أشارت الفتوى إلى أن قانون الخدمة المدنية ربط بين الانقطاع عن العمل والحرمان من الأجر والمسؤولية التأديبية وإنهاء خدمة الموظف بـ «الانقطاع الإرادي» الذي يرجع إلى إرادة الموظف، وأكد عدم جواز ترتيب الأثر نفسه على الانقطاع لأسباب خارجة عن الإرادة، وهو ما تنبه إليه المشرّع حين قيّد سلطة جهة الإدارة في إنهاء خدمة الموظف للانقطاع عن العمل حال تقدمه بعذر مقبول خلال المدة المقررة قانوناً، بما يؤكد انصراف حكم المساءلة التأديبية وإنهاء الخدمة في حالة الانقطاع عن العمل إلى حالة الموظف المنقطع إرادياً دون سواه. فإذا كان الانقطاع لعذر قهري جاز للسلطة المختصة الاعتداد بهذا العذر، فإذا قبلت هذا العذر امتنع عليها إنهاء خدمته.

ووفقاً للبيانات الحكومية، فقد جرى تحرير محضر اختفاء لدى قسم الشرطة في نطاق بئر العبد منذ ذلك الحين، من دون متابعته. ولم تتواصل الجهات الأمنية مع عائلة الموظف طوال الفترة الماضية، بالتزامن مع قرار الوحدة المحلية وقف راتب الموظف في ظل تغيبه عن العمل بعد استعادة سيطرة القوات المسلحة المصرية على القرية والقرى المجاورة، التي كانت تحت سيطرة «داعش». وبعد طلبات متكررة من عائلة الموظف المختطف، وفي ظل عدم وجود نص واضح في قانون الخدمة المدنية يشير إلى قضية الموظف المختطف، اتجهت المؤسسة الحكومية بشمال سيناء إلى مجلس الدولة لطلب الرأي القانوني في ذلك من خلال قسمي الفتوى والتشريع.

وبحسب ما جاء في قرار المجلس، فإن فتوى ترجيحها بوقف صرف الراتب اعتمد على قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019، الذي أقر بعدم صرف رواتب المفقودين الذين لم يعثر عليهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ فقدهم، على أن يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية مقررة بحكم المادة 34 من القانون، تعادل قيمتها ما يستحقونه عنه من راتب في حالة وفاته، متجاهلة كل البيانات والدلائل التي تؤكد أن الموظف اختطف تحت القوة الجبرية من قبل جهة إرهابية في منطقة عمليات عسكرية بشمال سيناء. وبالتالي، كان يفترض معاملته كحالة استثنائية فيها الكثير من التقدير والاحترام في مقابلة التضحية التي يقدمها على طريق مكافحة الإرهاب والتصدي لمحاولات طرد المواطنين والدولة من الأرض في سيناء، كما يقول أحد المحامين في شمال سيناء لـ «العربي الجديد». يضيف المحامي، الذي فضل عدم ذكر اسمه لتواجده في سيناء، أن لشمال سيناء خصوصية في التعامل القانوني، إذ لا توجد فيها محاكم نشطة، بل يتم تحويل القضايا إلى محافظة الإسماعيلية حيث المحكمة المختصة بقضايا شمال سيناء. بالتالي، فإن المواطن المصري في شمال سيناء لا يجد عنواناً يقدم فيه شكواه، فكيف الحال إن كانت الشكوى تتعلق بلقمة العيش لعائلة موظف مختطف بقوة السلاح على يد داعش منذ أكثر من عام. ولم تسع الجهات الأمنية، وفقاً لما يظهر من تفاصيل، للإفراج عنه كما الحال مع عشرات المواطنين الذين اختطفوا طيلة السنوات الماضية، وتركوا بلاقون مصيرهم من دون أي تدخل أمني أو حكومي لإنهاء معاناتهم ومعاناة عائلاتهم.

> لم تتواصل الجهات الأمنية مع عائلة الموظف طوال الفترة الماضية

استعادة الحرية أولاً

تقف الدولة المصرية عاجزة امام تحرير موظف حكومي، لكنها تبدو غير مهتمة بشكل واضح من خلال قرارها بوقف راتب الموظف، واستبداله بإعانة شهرية. وحاولت «العربي الجديد» التواصل مع عائلة الموظف المختطف لدى «داعش»، إلا انها رفضت الحديث في ظل تطور الحالة القانونية للمختطف، وسعيها إلى طرف المزيد من الابواب في سبيل استعادة حريته اولاً.

أكاديميا

الجامعات الخاصة في لبنان

زهير هواري

لاحظ قسم كبير من أساتذة الجامعات الخاصة أن طلابهم لا يتقدمون للمشاركة في معظم مواد امتحانات المواد الفصلية المفروضة عليهم بموجب المناهج المقررة للسنوات الثلاث أو الأربع أو الخمس لنيل الاختصاص، إذ غالباً ما يكون العدد هو دخول امتحان نصف المواد المقررة لا أكثر (مواد الفصل غالباً هي 8 – 10 مواد). وهو أمر لم يكن يحدث في السنوات السابقة، عندما كان الحد الأقصى المسموح به لتأخير امتحان المواد لا يتعدى مادتين أو ثلاثاً يحملها الطالب معه إلى الفصل التالي.

يرتبط مثل هذا التوجه بالطلاب ومقدراتهم الاستيعابية في التعلم عن بُعد الذي حدث طوال العام الفائت. لكن كارثيّة التعليم الخاص تتعدى هذا الوضع الذي يعبر عن مشكلة التعود من جانب الطلاب على أسلوب مختلف في الشرح وتقديم المعلومات والتفاعل الصفي مع أساتذتهم، ومع المادة المعروضة وهو أمر نسبي على أي حال؛ إذ هناك طلاب رأوا في الصف «الأون لاين» صفاً عادياً بالنظر إلى خبراتهم في فهم الدروس التي تعرض في هذه الطريقة. ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2019 والجامعات الخاصة، وخصوصاً العريقة منها، ترفع الصوت ولا من يسمع نداءها، تحذر من أن استمراريتها بالبقاء، على قيد الدور التعليمي أصبحت مهددة على نحو فعلي.

تبدو إشكالية وضع هذه الجامعات متداخلة وتتجاوز مسألة تدبير امتحانات للطلاب المسجلين في صفوفها، أو أولئك الطامحين للدخول إلى حرمها؛ إذ المعروف أن انهيار البلاد اقتصادياً ومالياً وما رافقه من ارتفاع سعر صرف الدولار وحجز المصارف لأموال هذه الجامعات، وعجزها عن تحديث أجهزتها ودفع أجور مقبولة لأساتذتها وإداريين... كل هذا ترافق مع تعذر دفع الأقساط من جانب الأهل عن أبنائهم، بعدما انهارت مداخيلهم سواء أكانوا من الذين يتقاضون بدلات أجور شهرية، أم لديهم مصالح تعرضت للشلل الكامل كما هو معلوم. وبناءً عليه، خسرت هذه الجامعات نخبة أساتذتها واختصاصييها، كما يمكن أن يعجز قسم رئيسي من طلابها عن متابعة ارتيادها.

على أي حال، لم تبد مشكلة هذه الجامعات على غرار ما تعانيه الجامعة اللبنانية، فقد قامت أكثريتها بتنظيم امتحانات مكتملة المواصفات من خلال الدائرة الإلكترونية المقفلة، وتمكنت في أغلبيتها الساحقة من تنظيم هذا الاستحقاق على نحو جيد، بالنظر إلى ما يتمتع به أساتذتها وإداراتها وطلابها من قدرات وكفاءات وتجهيزات. مع ذلك، تظل المعجزة تتمثل في كيفية التفاعل مع حال من الانهيار الشامل والمتصاعد والذي يضغط على صدرها، ويكاد يخنق أنفاسها مع مطلع العام الدراسي الجديد.

(باحث وأكاديمي)

سوق العمل «غير العادل» للنساء لا يتغيّر

تعمل في مجمع الطاقة في فرنسا (شارلي تريبالو/ فرانس برس)

بالنسبة إلى الخبراء في مجالي التعليم والاقتصاد، لا تزال «الحياة غير العادلة في الفرص الممنوحة للجنسين مشكلة يجب درسها»، وذلك في إطار طرحهم السؤال حول أسباب عدم تحقيق الإناث النتائج المنشودة من الاستثمار في التعليم العالي مقارنة بالذكور.

ينقل تقرير نشره موقع «تايمز هاير إيديوكيشن» عن بيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن «52 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 عاماً حصلن على مؤهل جامعي عام 2020، مقارنة بـ 39 في المائة فقط من الرجال، وأن هذه الفجوة اتسعت بنسبة 3 نقاط منذ عام 2010». لكن البيانات ذاتها تثبت أن فوارق تفضيل الرجال في التوظيف والأجور لا تزال قائمة، «فالنساء الحاصلات على تعليم عالٍ ويعملن بدوام كامل لا يحصلن إلا على نسبة 76 في المائة من مكاسب الذكور، وهو أمر واقع في معظم البلدان، ويذكر بعدم الإنصاف في تدابير المساواة بين الجنسين».

تقول البروفيسورة في جامعة «ميشيغن» كريستين ريبن: «زيادة معدلات مشاركة الإناث في التعليم العالي لم تؤدِ إلى تكافؤ اقتصادي أو اجتماعي»، علماً أن الخبراء يتفقون على أن المرأة أكثر كفاحاً لتحقيق المساواة في مكان العمل، والذي يجب أن توازن فيه بين مهماتها وأسرتها ومتطلبات تحسين الأجر والترقية.

ومن العوامل التي تؤثر في المساواة بين الجنسين في مكان العمل، الثقة الأكبر بالرجال الذين يقبلون أكثر على درس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي تتمتع بأعلى عائدات في سوق العمل، في وقت تكشف دراسة أن نساء كثيرات اخترن خلال دراستهن اختصاصات ذات رواتب أقل، رغم أنهن حصلن على درجات لمتابعة اختصاصات ذات رواتب أعلى. لكن مدير المجلس الأسترالي للبحوث التربوية، دانيال إدواردز يلمّح إلى أن «إنشاء فرص تعلم حقيقية ومتكاملة لطلاب الجامعات عبر ربطها بالصناعة وبناء شبكات تساعد في الانتقال إلى القوى العاملة عند التخرج، قد يشجع مزيداً من النساء على العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات».

ويقول مدير التعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أندرياس شلايشر: «صحيح أن النساء يهيمنّ على التعليم العالي، لكن النمط القديم لم يتغير. لذا أنا غير مقتنع بأن المبادرات التالية ستشجع المزيد من الفتيات على مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فهذا شيء لا يمكن تغييره غير حوافز لاحقة». وهنا تعلّق البروفيسورة رين بأنه «قد نتوقع رؤية صراع ثقافي حين تتوافر لمزيد من النساء توقعات عالية في العمل والأسرة والحياة المدنية، مقارنة بنسبة الرجال الذين يتمتعون بفرص مساواة أكبر».

(كمال حنا)

ألمانيا: نواب من أصول مهاجرة

برلين ـ **شادي عاكوم**

يعقد البرلمان الألماني (بوندستاغ) المنتخب حديثاً أول جلسة له في أكتوبر/ تشرين الأول الجاري لانتخاب رئيس المجلس ونوابه وتشكيل اللجان. ويتميز البرلمان الجديد بضمه عدد النواب الأكبر في تاريخ ألمانيا، بعدما زاد القانون الانتخابي الذي طبق في اقتراع 26 سبتمبر/ أيلول الماضي عددهم من 709 إلى 735، واحتضانه نواباً جدداً ذوي سنّ صغيرة، وتشكيل أصحاب الأصول المهاجرة نسبة 11,3 في المائة من الفائزين بالمقاعد، في ظاهرة لا سابق لها في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وزادت نسبة النواب الجدد من أصول أجنبية 3 نقاط على ما كانت عليه انتخابات عام 2017، وبات عددهم 83 في مقابل 58 في الدورة السابقة. وشكل النواب ذوو الأصول المهاجرة، بحسب نتائج الانتخابات، نسبة 28,2 في المائة من الفائزين في كتلة حزب اليسار الذي نجح في دخول البرلمان بمشاركة 39 نائباً، رغم أنه لم يتجاوز عتبة الـ5 في المائة التي تمنح هذا الحق، لكن 3 من نواب كتلته فازوا بالاقتراع المباشر، ما جعله يستفيد من استثناء قانوني.

وضمت الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي نسبة 17 في المائة من النواب الفائزين من أصول مهاجرة، فيما لا تزال كتلة الاتحاد المسيحي الأقل احتضاناً لنسبة نواب من أصول مهاجرة، والذين لم يتجاوزوا نسبة 4,1 في المائة في صفوفها. لكن هذا الرقم زاد نحو 1,2 في المائة على ما كانت عليه انتخابات 2017.

أما حزب الخضر الذي حل ثالثاً في الانتخابات فضمت كتلته النيابية 13,6 في المائة من نواب المهاجرين، بتراجع طفيف عن عام 2017، حين بلغت نسبتهم 14,9 في المائة. كذلك تراجع عدد النواب الفائزين ذوي أصول مهاجرة المنتمين إلى حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني الشعبوي من 8,2 إلى 7,2 في المائة، وأولئك في الحزب الليبرالي الحر من 6,3 إلى 5,4 في المائة.

وكان لافتاً أن 31 من النواب ذوي الأصول المهاجرة يرتبطون أساساً ببلدان الاتحاد الأوروبي، وبينهم 6 من أصول إيطالية و5 من أصول بولندية، إضافة إلى آخرين يتحدرون من بلجيكا وهولندا، فيما نجح 18 من أصول تركية و6 من أصول إيرانية في دخول البرلمان، إلى جانب البعض من أصول سورية وكردية وعراقية وأفغانية وإريترية ومن الكاميرون ومصر والمغرب. وشهدت الانتخابات عودة بارزة للشريك السابق في زعامة حزب الخضر جيم أوزدمير، المتحدر من أصول تركية، ووصل والده إلى ألمانيا عاملاً زائراً، وكذلك الأمين العام للحزب المسيحي الديمقراطي بول زيمياك الذي أمضى طفولته في بولندا، والاشتراكي كارامبا ديابي الذي يتحدر من جنوب غرب السنغال، وفاز بالتصويت المباشر في دائرته، كذلك النائبة عن حزب الخضر لمياء قدور، وريم العبلي رادوفان من أصول عراقية التي تنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والسورية رشا نصر، فضلاً عن سناء عبدي المولودة من أم مغربية من مدينة تطوان، وأيضاً العراقي المولود في إقليم كردستان قاسم طاهر صالح، الفائز بأحد مقاعد حزب الخضر أيضاً، وغيرهم.

> زاد عدد النواب الجدد من أصول أجنبية من 58 في 2017 إلى 83 في 2021

وفي مقابلة مع مجموعة «فونكه» الإعلامية، اعتبرت الخبيرة في التنوع فيردا آتامان، أن زيادة تمثيل المواطنين من أصول مهاجرة، لا يزال بعيداً عن عكس الحقائق الاجتماعية التي تفيد بأن 26 في المائة من إجمالي سكان ألمانيا من أصول مهاجرة، وأن 40 في المائة من الأطفال والشبان من خلفيات أجنبية أيضاً، وأن ذوي الجذور الأجنبية يمثلون نسبة 50 في المائة من سكان جميع المدن الكبرى في البلاد. تضيف: «يجب أن يبدي النواب الجدد من أصول مهاجرة وجهات نظرهم، ويتخذوا مواقف مناسبة، علماً أن غالبيتهم من الجيل الثالث ويتمتعون بكفاءات أفضل من الجيلين الأول والثاني، ويملكون الخبرات والشهادات، وبينهم ناشطون بيئيون واجتماعيون ذوو تأثير كبير في محيطهم». ويشير مكتب الإحصاء الفيدرالي إلى أن 7,9 ملايين ناخب من أصول أجنبية دعوا إلى التصويت في هذه الانتخابات.

وجعلت الانتخابات الأخيرة «البوندستاغ» أكثر تنوعاً وأنوثة وأصغر سناً، بعدما زاد عدد النواب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً من 0,7 في المائة إلى 6 في المائة بمجموع 47 نائباً ينتمي معظمهم إلى حزبي اليسار والخضر. أما عدد النساء، فزاد في شكل طفيف ليشكلن نسبة 34,7 في المائة من عدد النواب (255 من أصل 735 نائباً). ويتوزعن على 69 من حزب الخضر و21 من حزب اليسار و86 من الاشتراكي الديمقراطي و11 من «البديل من أجل ألمانيا»، فيما تمثل 46 سيدة الاتحاد المسيحي و22 الحزب الليبرالي الحر، علماً أن نسبتهن كانت 30,7 في المائة في انتخابات 2017. وقد انخفض متوسط أعمار النواب من 49 إلى 43 عاماً.

النائب السنغالي الأصل كارامبا ديابي (يوهانيس إيسبيلي/ فرانس برس)

الطلاق يهدد المجتمع العراقي

وسط الأزمات التي تكثر، يظهر جلياً تصاعد وتيرة الطلاق في بلدان كثيرة، من بينها العراق، ويرى مراقبون أنّ من شأن ذلك تهديد المجتمع، لا سيّما أنّ التسرّع سيّد الموقف في حالات كثيرة

بغداد ـ **كرم سعدي**

يُسجّل تزايد في معدّلات الطلاق بالعراق، الأمر الذي يثير مخاوف جدية في المجتمع، فيما يعمد القضاء العراقي ومحاكم الأحوال الشخصية إلى إصدار بيانات حول الحالات والجهود المبذولة لتشكيل لجان صلح بين الأزواج قبل أن تحسم المحكمة الفرقة بينهم. ويعيد خبراء ذلك التزايد إلى أسباب عدّة، لعلّ أبرزها الزواج المبكر وتأثير مواقع التواصل والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى الفقر والبطالة والإدمان وتدخّل الأهل في حياة الأزواج. ويفيد التقرير الأخير للسلطة القضائية، الذي صدر في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، بأنّ «حالات الزواج في العراق خلال شهر أغسطس/ آب بلغت 23 ألفاً و500 حالة زواج، فيما بلغ عدد حالات الطلاق في الشهر نفسه نحو 6250 حالة طلاق، أي بنسبة تقارب 30 في المائة من إجمالي عدد حالات الزواج، بحيث تقع كلّ يوم 210 حالات طلاق تقريباً بواقع تسع حالات في الساعة الواحدة».

ويُحكى عن زيجات انتهت بالطلاق بعد أقلّ من شهر واحد، مع الإشارة إلى أنّه كان في الإمكان حلّ كلّ أسباب الطلاق. ومن بين تلك الحالات، طلاق شابة تبلغ من العمر 18 عاماً تزوّجت جارها الذي يكبرها بعامَين. لم يكد الأسبوع الأول يمرّ حتى بدأت المشكلات برسالة تهنئة وردت إلى الزوجة من ابن عمها الذي يقيم في دولة أوروبية، بحسب ما تروي والدتها لـ«العربي الجديد». تضيف أنّ زوج ابنتها «صار يشكّ في قيام علاقة بينها وبين ابن عمها، وكبر سوء التفاهم لينتهي برمي يمين الطلاق عليها من دون الاستماع إلى أيّ تبرير».

من جهتهم، لا يخفي كُتّاب العرائض الذين يعملون في أكشاك أمام المحاكم أنّ الطلاق أحد أبرز نطاقات عملهم اليومي، ويؤكد كثيرون أنّ ما يعادل ثلث مدخولهم اليومي يعتمد على قضايا الطلاق. ويقول جاسم عبد الأمير، وهو كاتب عرائض أمام أحدى محاكم الرصافة في بغداد، لـ«العربي الجديد»: «نتصادف قصص طلاق غريبة بشكل يومي. فاحد الرجال، على سبيل المثال، طلّق زوجته لأنّها خلدت إلى النوم من دون أن تُعدّ له العشاء. أمّا آخر، فوصلت به غيرته من ممثل محدّد تشاهد زوجته مسلسلات وأفلاماً له إلى حدّ تطليقها». يضيف عبد الأمير أنّ «ثمّة زوجات طلبن الطلاق لأسباب غريبة، من بينها رفض الزوج شراء هاتف نقّال جديد لزوجته، الأمر الذي أدّى إلى مشكلة كبيرة. كذلك، فإنّ زوجة أخرى نسي زوجها شراء هدية عيد الحبّ لها، فاتّهمته بأنّه يكرهها وبدأت مشكلات انتهت بالطلاق».

لكنّ أسباب الطلاق ليست كلها بسيطة ويمكن تجاوزها، وما حصل مع فرح حسين، البالغة من العمر 32 عاماً، مثال، الأمر الذي دفع عائلتها كما عائلة طليقها إلى الإنفاق عليها وعلى أطفالها الثلاثة بعد طلاقها. وتقول لـ«العربي الجديد» إنّ «زوجي في الأعوام الأربعة الأخيرة من زواجنا، الذي استمرّ تسعة أعوام، أدمن المخدرات وأهمل العمل كما الأسرة، وراح ينفق كلّ ماله على المخدرات». تضيف فرح حسين: «لقد كان عاملاً ماهراً في مجال السباكة، ومدخول عمله يوفّر لنا معيشة هانئة، لكنّه راح يتعاطى المخدرات مع مجموعة من الأصدقاء الذين تعرّف إليهم، ويستدين المال من أقاربه وأصدقائه حتى تعاظمت الديون. فصار يبيع أغراض منزلنا، ثمّ باع المنزل لتسديد ديونه والحصول على ثمن المخدرات». وتتابع أنّ «أهله وأقاربه حاولوا إصلاحه، لكنّهم فشلوا. ثمّ وقف أهله إلى جانبي وطلّقوني منه، وهم ما زالوا يدعمونني منذ الطلاق في فبراير/ شباط من عام 2020». من جهتها، تقول المحامية ندى الجبوري لـ«العربي الجديد» إنّ «من أبرز أسباب الطلاق وضع الزوج المادي السيئ وعدم توفّر فرص عمل مع ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، لا سيّما مع انتشار فيروس كورونا الجديد. وقد أدّت الأزمة الوبائية إلى بقاء الزوج في المنزل من دون عمل، الأمر الذي زاد من حدّة المشاحنات لتصل إلى مشكلات حلولها عقيمة بحسب ما يرى الأزواج». تضيف الجبوري أنّ «من بين أسباب المشكلات التي برزت منذ أكثر من عقد وكان لها أثر كبير في زيادة حالات الطلاق، مواقع التواصل الاجتماعي التي ينشغل بها كثيرون على مدى ساعات مستخدمين هواتفهم الخلوية، بالإضافة إلى ضعف الوعي لدى الثنائي والأهل الذين لا يسعون إلى حلّ ويؤيّدون الطلاق». في سياق متصل، تقول شيرين كاظم، وهي مرشدة اجتماعية تؤدّي دورها في المحاكم من خلال التواصل مع الأزواج المقبلين على الطلاق، في محاولة لفهم مشكلاتهم والسعي إلى حلها من دون اللجوء إلى الطلاق، إنّ «ثقافة احترام رباط الزوجية والاعتقاد بقدسيته شبه مفقودة، علماً أنّ ذلك الرباط هو أساس إنشاء مجتمع مبنيّ على القيم التربوية والدينية الصحيحة، لا سيّما أننا بلد مسلم بغالبية سكانه».

> من أبرز أسباب الطلاق وضع الزوج المادي السيئ وعدم توفر فرص عمل

هل من يضمن مصير الزواج ما بعد الفستان الأبيض وحفل الزفاف؟ (جويل ساجاد/ فرانس برس)